

* خليل شاهين *

حكومة تكنوقراط رهينة

التوافق الفصائي خارجها

انتظر الفلسطينيون سبعة أعوام لبدء مسيرة إنهاء الانقسام الداخلي، وعندما أُطلقت إشارة البداية بتأليف حكومة التوافق الوطني في ٢ حزيران / يونيو ٢٠١٤، خلت شوارع الضفة الغربية وقطاع غزة من المحتفلين، ولم تظهر سوى خيام الاعتصام دعماً لإضراب غير مسبوق كان الأسرى الإداريون قد بدأوه في سجون الاحتلال في اليوم التالي لتوقيع اتفاق الشاطئ في ٢٣ نيسان / أبريل.

وغياب كذلك عن مشهد الإعلان الاحتفالي بشأن "إنهاء الانقسام" في مقر الرئاسة في مدينة رام الله، آلاف الشبان والشابات ممن اعتصموا وتظاهروا في العديد من المدن على مدى أيام خلال آذار/مارس ٢٠١١، مطالبين بإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، على إيقاع انتفاضات الربيع العربي في تونس ومصر آنذاك. لقد بدا اهتمام الفلسطينيين أكثر بـ "مي وملح"، وهو شعار حملة الدعم للأسرى الذين كان إضرابهم عن الطعام قد دخل أسبوعه السادس مع أداء حكومة التوافق اليميني القانونية وسط جدل بشأن إلغاء وزارة شؤون الأسرى وتحويلها إلى هيئة تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

موقف شعبي جدير بتحليل أسبابه: فهل فترت الحماسة الشعبية لتحقيق المصالحة؟ أم إن أعوام الانقسام نالت من ثقة الجمهور بتوفر إرادة سياسية تتابع خطوات تحقيق المصالحة؟ أم توسعت فجوة عدم الثقة بين المواطن والأحزاب والنظام السياسي المنقسم على نفسه؟ أم رأى الجمهور في محطة توقيع اتفاق الشاطئ في ٢٣ نيسان / أبريل الماضي، ثم طريقة تأليف حكومة التوافق الوطني، فاتحة لمسار من المحاصصة وتقاسم مواقع القوة والنفوذ بين حركتي "فتح" و"حماس"؟ أم لأن الأسباب والعوامل التي أدت إلى فشل تنفيذ الاتفاقات السابقة لتحقيق المصالحة ما زالت باقية؟

أسئلة مهمة، ربما تعكس إجاباتها مجتمعة حالة عدم اليقين إزاء إمكان الاستمرار في تطبيق أحدث نسخة من اتفاقات المصالحة. غير أن السؤال الأكثر أهمية هو ما إذا كان هناك مفاهيم وأشكال جديدة للعمل السياسي لدى جيل جديد من الشباب يقف خارج نطاق الحركة السياسية التقليدية ومؤسساتها وأطرها المختلفة، تجعل هؤلاء الشباب غير مهتمين باحتفال حركتي "حماس" و"فتح"

بانتهاؤ انقسام يرون أنه لا يزال قائماً، وإنما بالمشاركة في فاعليات دعم الأسرى، وحملة المطالبة بملاحقة المسؤولين الإسرائيليين عن إعدام الشابين نديم نواره ومحمد عودة خلال تظاهرة سلمية في ذكرى النكبة أمام سجن "عوفر" القريب من مدينة رام الله،^١ وكذلك حملات التضامن مع أربعة شبان من ناشطي حركة المقاطعة ومناهضة التطبيع قُدِّموا إلى المحاكمة في رام الله في ٢٨ أيار / مايو الماضي، تحت بند "التسول" في قانون العقوبات، بتهمة "إثارة الشغب والإخلال بالطمأنينة العامة"، على خلفية الاحتجاج على استضافة فرقة هندية في رام الله بعد تقديمها عرضاً مماثلاً في تل أبيب.^٢

المصالحة وشروط اللجنة الرباعية

جرى توقيع اتفاق الشاطئ في ختام مباحثات أجراها في غزة وفد من منظمة التحرير برئاسة عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" عزام الأحمد مع مسؤولين من حركة "حماس"، من أبرزهم مسؤول ملف المصالحة فيها موسى أبو مرزوق الذي سمحت له السلطات المصرية بزيارة غزة لهذا الغرض على الرغم من العلاقات المتوترة مع حركة "حماس". وتضمن الاتفاق سبعة بنود، أولها يعيد تأكيد الالتزام "بكل ما تم الاتفاق عليه في اتفاق القاهرة والتفاهات الملحقة وإعلان الدوحة واعتبارها المرجعية عند التنفيذ"، بينما تناولت البنود الستة الأخرى قضايا هي: الحكومة؛ الانتخابات؛ منظمة التحرير؛ المصالحة المجتمعية؛ الحريات والمجلس التشريعي.^٣ وجاءت نصوص هذه البنود غامضة وقابلة للتأويل في ظل اعتبارها أن اتفاق القاهرة وملحقاته، وإعلان الدوحة، يشكلان المرجعية عند التنفيذ على الرغم من وجود تباينات في بعض نصوص الاتفاقين، وغياب الفهم المشترك لتفسير بنود رئيسية فيهما.

وقد تجنّب اتفاق الشاطئ معالجة القضايا الأهم التي تعوق تحقيق المصالحة، وفي مقدمها التوافق على برنامج سياسي مشترك، فضلاً عن عدم تحديد مهمات للحكومة بشأن إعادة توحيد وهيكلة المؤسسات المدنية والأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي مسألة من أبرز القضايا التي ربما تتحول إلى حقل ألغام في طريق تحقيق المصالحة. فقد تم الإعلان، ولا سيما من قبل مسؤولي "حماس"، أن حكومة التوافق الوطني ستضم شخصيات مستقلة ولن يكون لها برنامج سياسي. وقال أبو مرزوق إن الحكومة الجديدة "ليست حكومة الرئيس محمود عباس، وإنما حكومة شراكة وطنية وتوافق، هذا ما وقّعنا عليه مع حركة فتح"، مضيفاً أن هذه الحكومة "ليس لها برنامج سياسي، وليس لها أي شأن بذلك، واعترافها بالكيان الإسرائيلي قد يدفع الكثير من الكفاءات الوطنية إلى الإحجام عن المشاركة فيها، فضلاً عن أنها تحمل ملفات حرجة ومتسعة".^٤

وخلافاً لذلك، حرص الرئيس محمود عباس في كلمة خلال اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير في رام الله في ٢٦ نيسان / أبريل الماضي، وفي تصريحات لاحقة، على تأكيد أن الحكومة تعترف بإسرائيل وتنبذ العنف وتلتزم بالاتفاقات الموقعة مع إسرائيل، وهو ما كرره في سياق الرد على أسئلة طرحتها عليه مستشارة الأمن القومي الأميركي سوزان رايس خلال اجتماع في رام الله في ٨ أيار / مايو الماضي. ونُقل عن مسؤول فلسطيني رفيع قوله إن "رايس سألت الرئيس عباس عن الحكومة الجديدة، فأجابها بأنها حكومتي وأنا رئيسها. ثم سألتها عن الاعتراف بإسرائيل، فقال إن الحكومة مثلي تعترف بإسرائيل. وسألت عن نبذ العنف، فأجابها بأن الحكومة مثله تنبذ العنف. وسألت عن برنامج الحكومة، فردّ عباس أن برنامج الحكومة هو برنامج الرئيس. وسألت رايس عن

دور 'حماس' في الحكومة، فأجابها أن 'حماس' غير مشاركة في الحكومة، وأن أعضاء الحكومة ليسوا من الفصائل وإنما من التكنوقراط المستقلين.^٧

حكومة توافق أم تعديل وزارتي؟

لقد اختارت حركة "حماس" أن تغض الطرف عن تصريحات الرئيس بشأن برنامج الحكومة، ولم تلبث أن وافقت على تأليفها وفق رغبة الرئيس بعد أزمة بشأن حقيقتي الخارجية والأوقاف، استمرت حتى ربع الساعة الأخيرة ما قبل أداء الوزراء اليمين القانونية، فضلاً عن الاعتراض على موقف الرئيس بتحويل وزارة شؤون الأسرى إلى هيئة تابعة لمنظمة التحرير من أجل تفادي ضغوط من المانحين الدوليين لوقف صرف مخصصات ورواتب للأسرى والمحررين من ميزانية السلطة الفلسطينية، وهو اعتراض على "توقيت" هذه الخطوة بالتزامن مع إضراب الأسرى في سجون الاحتلال.

وبينما تراجعت "حماس" عن معظم مطالبها على الرغم من دعوة الرئيس إلى "عدم التفرد بالقرار والعمل بشراكة سياسية واحدة، دون تفصيل المشهد الفلسطيني"، وفق تصريحات القيادي في "حماس" خليل الحية،^٨ فإن تركيبة الحكومة الجديدة بدت أشبه بتعديل وزارتي منه إلى تأليف حكومة جديدة. فقد أجرى عباس عملياً تعديلاً على حكومة يديرها موظف بدرجة رئيس حكومة، أبقى بموجبه على منصبَي نائبَي رئيس الحكومة تتولاها شخصيتان مقربتان منه هما محمد مصطفى وزيايد أبو عمرو، مع تكليف كل منهما بالإشراف على إحدى الحوائج الوزارية، كما تمسك ببقاء رياض المالكي في منصبه كوزير للشؤون الخارجية، وكذلك بوزير المالية شكري بشارة.^٩ هكذا كانت الحال في الحكومتين السابقتين اللتين ترأسهما رامي حمد الله في الفترة الماضية. وفي حكومته الثالثة، كلف الرجل بإدارة حكومة لم يكن له دور في تأليفها.

جاء اتفاق الشاطئ كي يكرس تمتع الرئيس بصلاحيات النظام الرئاسي الواسعة وذلك من خلال تأليف الحكومة وتقديمها جاهزة لرئيسها، وبموافقة حركة "حماس" هذه المرة. فقد قامت "حماس" بمناورة كبرى تتلخص بمقايضة خروجها من الحكومة ببقائها في الحكم، كما عبّر عن ذلك رئيس حكومة "حماس" إسماعيل هنية، بقوله إن الحركة "وإن خرجت من الحكومة فإنها لن تخرج من الحكم".^٩ فأبدت "حماس" بذلك أقصى درجات المرونة في إتاحة هامش واسع للرئيس في تأليف حكومة تضم رجاله في أغلبية الوزارات، وعلى أساس برنامج سياسي، في مقابل احتفاظ "حماس" بأقصى درجات التأثير في الحكم من خلال استمرارها في السيطرة على مواقع القوة والنفوذ في المؤسسات المدنية والأمنية في قطاع غزة. فمن الناحية العملية، لا تزال "حماس" تحكم قطاع غزة، ومن دون الاتفاق معها لن يتمكن الوزراء من إدارة وزاراتهم، كما لن تنعم غزة بالأمن والاستقرار من دون أجهزة أمنية لا تزال تعمل بأوامر "حماس" لا بأوامر وزير الداخلية، كما ظهر في أزمة الرواتب وإغلاق البنوك احتجاجاً على عدم صرف رواتب موظفي حكومة "حماس" أسوة بموظفي حكومة حمد الله في بداية حزيران / يونيو.

لكن في النهاية، قبلت "حماس" بالحكومة على أساس التركيبة التي أصر عليها الرئيس، وعلى قاعدة برنامج الذي يقرّ بشروط اللجنة الرباعية الدولية، ويضيف إليها التمسك بالتنسيق الأمني مع إسرائيل، والذي قال الرئيس إنه "مقدس"، وسيستمر "سواء اختلفنا أو اتفقنا في السياسة" مع إسرائيل، وذلك خلال كلمة أمام نحو ٣٠٠ من "ناشطي السلام" الإسرائيليين في رام الله في ٢٨ أيار / مايو،^{١٠}

وذلك بالتزامن مع محاكمة أربعة ناشطين فلسطينيين في حركة المقاطعة في اليوم ذاته.

مواقع القوة والنفوذ خارج الحكومة

بذلك، بدأت حكومة التوافق الوطني عملها، لكن من دون أن يتضمن اتفاق الشاطئ توافقاً على تفاصيل مهماتها، بل لم يتطرق إلى المهمة الأكثر حساسية وتعقيداً، وهي تكليف الحكومة بإطلاق عملية، ولو بالتدرج، لإعادة توحيد الأجهزة الأمنية. جرى ذلك بموافقة حركة "فتح" هذه المرة. وقال وزير المالية السابق في حكومة "حماس" زياد الظاظا في تصريحات له في ٧ أيار / مايو الماضي، "إن جميع الموظفين في الضفة وغزة سيقون على رتبهم ودرجاتهم الوظيفية ومواقعهم في حكومة الوحدة المقبلة"، وأضاف أن "٣٠٠٠ عنصر من الأجهزة الأمنية التي تتبع للحكومة في رام الله سيتم دمجهم في جهاز الشرطة والدفاع المدني ومعبر رفح"، مؤكداً أن "الأجهزة الأمنية ستبقى على حالها لحين إجراء الانتخابات المقبلة، على أن تجري مشاورات مكثفة للاتفاق على شكل هذه الأجهزة بعد الانتخابات".^{١٢}

في ضوء ذلك، تم إسناد مهمة الإشراف على وزارة الداخلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى رئيس الحكومة، لكن من دون أن يكون له صلاحيات تتعلق بالأجهزة الأمنية في القطاع، وذلك في ظل عدم الاتفاق على خريطة طريق لإعادة توحيد وهيكله مؤسسات السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخصوصاً الأجهزة الأمنية. وعلى الرغم من أن "فتح" عادت بعد اتفاق الشاطئ لتثير قضية توحيد بعض الأجهزة، بدءاً بالشرطة، فإن "حماس" تمسكت باتفاق سابق قضى بتأجيل هذه العملية إلى ما بعد الانتخابات. كما أنه من دون توحيد مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، فإن الحكومة الحالية ستبدو في أفضل الحالات أشبه بجسم كونفدرالي ينسق بين سلطتين في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكل منهما مؤسساتها المدنية والأمنية. وهذه صيغة تعني إدارة الانقسام لا إنهاءه.

باختصار، هناك حكومة يبقى النجاح في تنفيذ مهماتها مرهوناً بمستوى تحقيق الاتفاق على هذه المهمات خارجها، أكثر من مستوى التوافق داخل الحكومة ذاتها وكفاءة وزرائها في تنفيذ مهماتهم. وهنا كسبت "حماس" جولة مهمة، ذلك بأن نفوذها في المؤسسات المدنية والأمنية يُعتبر ورقة قوة تمكّنها من عرقلة عمل الحكومة في قطاع غزة. وستبقى عينها على الثمن الذي ستلتقاه في مقابل تسهيل عمل حكومة الرئيس في قطاع غزة، ولا سيما على صعيد إشراكها في عملية صنع القرار في منظمة التحرير الفلسطينية، فضلاً عن إيجاد صيغة لمعالجة مشكلة صرف رواتب أكثر من ٤٠,٠٠٠ موظف عيّنتهم حكومتها خلال فترة الانقسام، وإن جاء المال من قطر وفق آلية صرف يتم الاتفاق عليها مع حركة "فتح".

ويصعب تخيل تطبيق أي اتفاق بين الرئيس عباس ومصر على تشغيل معبر رفح، إذا لم توافق عليه حركة "حماس" التي لا تزال تدير معبر رفح عبر أجهزة أمنية تابعة لها، في ظل خلاف ملعن بشأن آلية تشغيل المعبر والجهة المخولة إدارته. وقال أبو مرزوق في تصريحات بعد توقيع اتفاق الشاطئ، إن اتفاقية المعابر "غير صالحة للتعامل [...]، وقديمة، ولا أعتقد أنه يوجد مكان للمراقبين الأوروبيين في إدارة شأن المعبر، فهم كانوا متواجدين لحل الإشكالات المتعلقة بمراقبة من يدخل إلى قطاع غزة ويخرج منه، وهذا الأمر أصبح قديماً. وأعتقد أن الطرف المصري ليس جزءاً من هذه الاتفاقية، ويمكن التنسيق بينه وبين الحكومة الفلسطينية المقبلة ليفتح المعبر مثل بقية المعابر التي بين مصر وجيرانها".^{١٣}

الانتخابات.. انتظار قد يطول

بالنسبة إلى الرأي العام الفلسطيني، لا تنطوي الخلافات بين "فتح" و"حماس" على مفاجأة، فهي تعكس جانباً مهماً من الأسباب التي حالت دون إنهاء الانقسام خلال الأعوام الماضية، وأدت إلى فشل تطبيق اتفاقات المصالحة السابقة، ولذلك فإن تأليف حكومة حمد الله هو مجرد نقطة البداية في مسيرة المصالحة التي تعني بالنسبة إلى الفلسطينيين إعادة توحيد النظام السياسي الفلسطيني على مستوى كل من السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير. ولتحقيق ذلك، لا بد من إعادة بناء التمثيل الوطني عبر إجراء انتخابات لمؤسسات السلطة ومنظمة التحرير، أي الرئاسة والمجلس التشريعي والمجلس الوطني. وقد أصدر الرئيس تعليمات للجنة الانتخابات المركزية بعد تأليف الحكومة من أجل التحضير لإجراء الانتخابات خلال ٦ أشهر، لكنه لم يصدر مرسوماً يحدد موعد الانتخابات التي يبدو أن "حماس" و"فتح" غير راغبين في إجرائها قريباً، فـ "حماس" تفضّل انتظار التطورات في المنطقة، وخصوصاً في مصر بعد انتخابات الرئاسة، وربما بعد الانتخابات البرلمانية أيضاً، والرئيس يفضّل استكشاف إمكان استئناف المفاوضات إذا رغبت إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما في العودة إلى أداء دور فاعل بعد الانتخابات النصفية للكونغرس في تشرين الثاني / نوفمبر المقبل، وكذلك ترتيب أوضاع "فتح" في المؤتمر المقبل للحركة بالتخلص من الموالين لعضو اللجنة المركزية السابق محمد دحلان.

ومن الطبيعي عدم تجاهل أن إجراء الانتخابات ليس قراراً فلسطينياً خاصاً، وإنما هناك عوامل مؤثرة، أهمها الموقف الإسرائيلي الذي يستطيع عرقلة إجراء الانتخابات والتأثير في نزاهتها إن جرت. وعلى الرغم من أن التحضير لإجراء الانتخابات هو المهمة المعلنة الأبرز لحكومة حمد الله، فإنها لا تبدو قابلة للتنفيذ في المدى المنظور. وربما يكون أحد أسباب عدم رغبة الرئيس عباس في تولّي رئاسة الحكومة وتكليف حمد الله بهذه المهمة هو إدراكه أن هذه الحكومة قد تستمر لفترة أطول ممّا يعتقد البعض.

يبقى أن المشكلة الكبرى هي تفعيل دور منظمة التحرير إلى حين إجراء انتخابات للمجلس الوطني. وهذا هو المربع الذي ستقبض فيه "حماس" ثمن مرونتها والموافقة على الخروج من الحكومة، فضلاً عن استمرار احتفاظها بمواقع القوة والنفوذ في المؤسسات المدنية والأمنية في قطاع غزة، وذلك في إطار التكتيك الذي يمكن أن تلجأ إليه، بانتظار تفعيل الإطار القيادي الموقت لمنظمة التحرير وفق الصلاحيات المحددة له في اتفاق القاهرة لسنة ٢٠١١. وهنا يمكن الحكم على مدى نجاح المعادلة التي تحكم تنفيذ أحدث نسخة من اتفاق المصالحة الذي يحتوي في داخله عوامل تعطيله أو تفجيده: الاتفاق الثنائي على تقاسم مواقع القوة والنفوذ في النظام السياسي على مستوى السلطة ومنظمة التحرير، أو استخدام الفيتو لعرقلة تنفيذ اتفاق المصالحة، وربما نفسه إذا تطورت عوامل تخدم مصلحة هذا الطرف أو ذاك.

نتنياهو يردّ في ملعبه المفضل

في المقابل، بدت حكومة بنيامين نتنياهو كمن يسير على حبل مشدود في حملتها لحشد مواقف دولية رافضة للتعامل مع حكومة التوافق الوطني. فقد أعلن الاتحاد الأوروبي دعمه هذه الحكومة،

كما فشلت حكومة نتنياهو في إقناع إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما بعدم التعامل مع حكومة حمد الله، علماً بأنها لا تزال تحاول إثارة مؤيديها داخل الكونغرس للضغط على الإدارة من أجل تغيير موقفها. لكن من الصعب أن يكون هناك تأثير فاعل ومستدام لأي إجراءات عقابية اقتصادية ومالية تتخذها إسرائيل ضد السلطة الفلسطينية في وضع يبدو قابلاً للانفجار في الأراضي الفلسطينية، وذلك خلافاً لرغبة جميع الأطراف، بما في ذلك إسرائيل نفسها.

وبينما أحجمت الحكومة الإسرائيلية عن تطبيق حزمة مؤثرة من العقوبات الاقتصادية والمالية ضد السلطة الفلسطينية، فإن نتنياهو اختار الردّ بالتلويح بخطوات أحادية الجانب للانفصال عن "السكان الفلسطينيين"، وإعلان مخططات لبناء ٣٣٠٠ وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية، ولا سيما في مدينة القدس، ومحاولة الدفع في اتجاه إقرار قانون "الدولة اليهودية" العنصري. وقال نتنياهو في تصريحات رداً على إحياء الشعب الفلسطيني ذكرى النكبة في ١٥ أيار / مايو: "لنا ردود فعل كثيرة على ذلك. والرد الأول هو أن نستمر في بناء دولتنا وعاصمتنا الموحدة القدس. وسنعطي رداً آخر على النكبة من خلال تمرير قانون القومية الذي يوضح للعالم أجمع أن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي."^{١٣}

كما شرعت حكومة نتنياهو بحملة دولية للضغط على الرئيس عباس من أجل عدم المضي في مسار المصالحة مع "حماس"، عبر إثارة "فزاعة" إمكان تكرار نموذج سيطرة حركة "حماس" على قطاع غزة في الضفة الغربية، إذ قال نتنياهو في أثناء الاجتماع الأسبوعي للحكومة الإسرائيلية في ٨ حزيران / يونيو، إن من كان يأمل بأن يؤدي تأليف حكومة التوافق الوطني الفلسطينية إلى تليين مواقف حركة "حماس"، "ارتكب خطأ"، وإن "هناك مؤشرات تدل على أن حركة حماس ستسيطر على الضفة الغربية، وذلك خلافاً لمن كان يعتقد بأن السلطة الفلسطينية هي التي ستقوم ببسط سيطرتها على قطاع غزة". وطالب الرئيس عباس بـ "نزع السلاح في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، بما في ذلك بطبيعة الحال قطاع غزة"، انسجاماً مع تعهده بتنفيذ التزاماته السابقة كافة.^{١٤}

وعلى الرغم من ضآلة فرص نجاح هذه الحملة التحريضية على المستوى الدولي، فإن حكومة نتنياهو تحقق نجاحاً في تنفيذ ردودها المرتبطة بتوسيع الاستيطان وفرض الوقائع على الأرض، في ظل مواقف دولية شجبت الإعلان بشأن المخططات الاستيطانية الجديدة عبر بيانات صدرت عن الولايات المتحدة وصولاً إلى اليابان، لكن من دون أن تشكل رادعاً للحكومة الإسرائيلية. فقد دعا الاتحاد الأوروبي وإسرائيل إلى التراجع عن المشاريع الاستيطانية التي تم إعلانها بعد تأليف حكومة حمد الله، وأعرب عن "خيبة أمل عميقة" من القرارات الإسرائيلية، ملمحاً إلى أنه سيمضي بالعقوبات الاقتصادية ضد المستعمرات. كما عبّرت وزارة الخارجية الأميركية أيضاً عن "خيبة أمل عميقة" من مشاريع البناء الاستيطاني الواسعة.^{١٥}

إضراب الأسرى

ولم تقتصر الردود الإسرائيلية تحت مبرر تأليف الحكومة الفلسطينية الجديدة بالاتفاق مع حركة "حماس"، على التوسع الاستيطاني والسعي لتمرير قانون "الدولة اليهودية" وشنّ حملة تحريض دولية على القيادة الفلسطينية والرئيس عباس، بل إن حكومة نتنياهو أبدت موقفاً متعنّياً إزاء إضراب الأسرى الإداريين، وغيرهم من الأسرى الذين انضموا إلى الإضراب في مختلف السجون الإسرائيلية.

للمطالبة بإنهاء ما يسمى "الملف السري" الذي تحتجز بموجبه سلطات الاحتلال الأسرى الإداريين من دون تهمة أو محاكمة، وذلك بالترافق مع اتخاذ سلسلة من الإجراءات العقابية بحق الأسرى، والسعي لتمرير قانون يجيز إطعام المضربين قسراً في حالة فقدانهم الوعي، إضافة إلى قانون يحظر منح عفو عن أي أسير.

وكان محامي مؤسسة "الضمير" نقل عن الأسرى الإداريين في أثناء زيارته لهم في مستشفى "كابلان" في ٨ حزيران / يونيو، أن الأطباء حذروهم من أنه في حال فقدان أحدهم الوعي، فإنه سيتم إدخال مواد غذائية إلى جسمه عن طريق الأنف إلى المعدة من دون أخذ موافقته، كما أخبروهم بأنهم سيطعمونهم بالقوة و رغماً عنهم وهم مكبلون، إذا شكّل الإضراب خطراً على حياتهم. وحذّر الأسرى المضربون من الخطر المحدق بحياة البعض منهم بعد أن بدأت أجسادهم تتغذى على العضلات الأساسية في جسمهم، بسبب تلاشي الدهون من أجسادهم، وأضافوا أن البعض منهم بلغ من قبل الأطباء أنه عرضة للإصابة بالسكتة القلبية أو الدماغية في أي لحظة. وبحسب "الضمير" فإن الأسرى المضربين يُمنعون من المشي داخل المستشفى، وتُكبل أيديهم وأرجلهم معظم الوقت في السرير، ولا يُسمح لهم بالذهاب إلى الحمام في الليل، كما تمنعهم إدارة السجون من التواصل مع المعتقلين الآخرين في الغرفة نفسها.^{١٦}

وكان قد تم توزيع نحو ٨٠ أسيراً مضرباً عن الطعام على ٩ مستشفيات هي: مائير، وأيخلوف، وكابلان، وبرزلاي، وتل هشومير، وبلنسون، والعفولة، وسيروكا، وولفسون، جزاء تدهور وضعهم الصحي، لأن بعضهم يعاني نزيفاً في الأمعاء وتقيؤ دم وإغماء، علاوة على فقدان كبير للوزن، وانخفاض في معدل نبضات القلب، وانخفاض في مستوى السكر في الدم.

وأكدت قيادة الإضراب أن ثلاث جلسات عُقدت مع ممثلين عن مصلحة سجون الاحتلال، بآء جميعها بالفشل، وكانت سلبية بحسب وصفهم. وأوضح الأسرى لمدير الوحدة القانونية في نادي الأسير المحامي جواد بولس الذي قام بزيارتهم، أن حكومة الاحتلال بلّغتهم عبر ممثلي مصلحة السجون أنها ضاقت ذرعاً بهذه الإضرابات، وهي على استعداد، إن استمر هذا الإضراب، لفتح مستشفى خاص بهم وبالذين سيلتحقون بهم. وأضافوا أن رسالة تحذيرية أُخرى نُقلت، وفحواها أن حكومة الاحتلال غير مكترثة باستشهاد أحدهم، وأن هذه الإضرابات يجب أن توضع على المحك.^{١٧} ■

المصادر

- ١ موقع "دنيا الوطن"، ٤ / ٦ / ٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/06/04/547875.html>
- ٢ موقع وكالة "معاً" الإخبارية، ٢٨ / ٥ / ٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=700520>
- ٣ نص الاتفاق منشور في موقع "دنيا الوطن"، ٢٣ / ٤ / ٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/04/23/527141.html>
- ٤ موقع جريدة "الحياة" اللندنية، ٢٩ / ٤ / ٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.alhayat.com/Articles/2044650>

- ٥ موقع جريدة "الحياة" اللندنية، ٢٧ / ٤ / ٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.alhayat.com/Articles/2001017>
- ٦ المصدر نفسه، ١١ / ٥ / ٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://alhayat.com/Articles/2273141>
- ٧ موقع وكالة الصحافة الفلسطينية، "صفا"، ٢٧ / ٥ / ٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=202152>
- ٨ تشكيلة الحكومة منشورة في موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، "وفا"، ٢ / ٦ / ٢٠١٤،
 في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=175665>
- ٩ موقع وكالة الصحافة الفلسطينية، "صفا"، ٢٧ / ٥ / ٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://safa.ps/details/news/129376>
- ١٠ موقع "القدس دوت كوم"، ٢٨ / ٥ / ٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.alquds.com/news/article/view/id/506562>
- ١١ موقع "دنيا الوطن"، ٧ / ٥ / ٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/05/07/533973.html>
- ١٢ موقع وكالة "سما" الإخبارية، ٩ / ٥ / ٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=199388>
- ١٣ موقع "فلسطين اليوم"، ١٥ / ٥ / ٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://paltoday.ps/ar/post/198666>
- ١٤ موقع وكالة "معاً" الإخبارية، ٨ / ٦ / ٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=703061>
- ١٥ موقع وكالة "سما" الإخبارية، ٦ / ٦ / ٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=202632>
- ١٦ موقع "فلسطين اليوم"، ٨ / ٦ / ٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://paltoday.ps/ar/post/200719>
- ١٧ موقع وكالة "معاً" الإخبارية، ٨ / ٦ / ٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=703196>